عرض وتحليل لكتاب "الأرشيف الوسيط"

ودوره في تقييم واختيار الوثائق للحفظ التاريخي

د. عصام أحمد عيسوي

يُعد الأرشيف الوسيط إحدى المؤسسات الأرشيفية المهمة في منظومة العمل الأرشيفي التي تعمل على الحفاظ على الوثائق التاريخية التي تأتى من الوزارات والهيئات الحكومية، فمراكز الوثائق الوسيطة هي عبارة عن أماكن تختص بتخزين الوثائق نصف النشطة وغير النشطة بطريقة أقل تكلفة وأكثر فاعلية، وهو إما أن يكون مبنى مستقلا يتبع في إدارته الأرشيف القومي، أو أن يكون ملحقًا بالإدارة التي يخدمها

والغرض الأساسي من وجوده هو حماية التكامل القانوني والمادي للوثائق والمحافظة عليها إلى أن يحين تقرير مصيرها بالحفظ الدائم أو بإعدامها.

ويعد الأرشيف الوسيط أو مركز الوثائق الوسيط امتدادًا طبيعيًّا للأرشيف الجاري، وبعد أن يقل الرجوع إلى الوثائق بالإدارات والمكاتب الأصلية يتم التفكير جديًّا في نقلها إلى مكان حفظ أقل تكلفة سواء كان ذلك بشكل دائم ومستمر أي بعد انتهاء العمل مباشرة، حيث تنقل كل مجموعة من الوثائق التي انتهى العمل بها مباشرة إلى الأرشيف الوسيط أو المركز، أو يكون النقل بشكل دوري بعد فحصها ونقلها على فترات محددة كل ستة شهور أو سنة، لأن وجودها بالمكاتب يؤدى إلى كثير من المشكلات التي تعوق سير العمل بها، لذلك يتم نقلها إلى غرف الحفظ المحلية أو المركزية التي يقوم بتخزينها وإتاحتها للإداريين عند الحاجة إليها على أن تكون مرتبة ومصنفة ومنظمة داخل صناديق النقل المصنعة لهذا الغرض.

وفى الأرشيف الوسيط تحفظ الوثائق في عمرها الإداري الثاني عندما تصبح شبه نشطة أو شبه جارية، وعندئذ فإن الإدارات قد تحتاج إليها في أعمالها الجارية، وفى نفس الوقت فإن القيمة الأولية لها – باعتبارها وثيقة إدارية منتجة في ذات الإدارة – تقل كلما مر عليها الزمن، ونقل الوثائق في هذه المرحلة من الإدارات إلى مراكز الحفظ الوسيطة أو الأرشيفات الوسيطة لا يعنى نقل الوصاية القانونية عليها حيث تبقى الوثائق في ملكية الإدارات الأصلية والتي لا تزال ترجع إليها لأغراضها الإدارية أو المالية أو القانونية، ولذلك فإن هذه المراكز تكون فقط مسئولة عن الوصاية المادية للوثائق فيعمل القائمون عليها على تخزينها وحمايتها وتطبيق جداول مدد الحفظ والاستبعاد المعمول بها.

ومن هذا المنطلق فإن المراكز الوسيطة للحفظ والأرشيف القومي قد ينشأ بينهم تعاون ما وهو الذي يتمثل في بعض أوجه الاتفاق في الاستراتيجيات المطبقة

على هذه الأنواع من الوثائق الإدارية التي انتهى استخدامها، فيعمل الأرشيف القومي مع هذه المراكز على الحفاظ على الوثائق في أثناء نقلها من إداراتها التي أنشأتها أو تلقتها وتوفير سبل الحماية لها مع إعداد ما يلزم من القوائم التي توفر المعلومات الكافية عن الوثائق المنقولة، كما أن الأرشيف القومي عليه أن يساعد هذه المراكز في التخلص من الوثائق التي تقرر استبعادها أو إعدامها، وذلك في الأماكن المخصصة لذلك في هذه المراكز الوسيطة – إن وجدت مثل هذه الأماكن – كما أنه من واجبات هذه المراكز أن تقدم المعلومات اللازمة عن طرق ترتيب الوثائق المنقولة إلى الأرشيف القومي، والقيود المفروضة على إتاحتها، وأفضل أساليب استرجاعها، وأدوات الإيجاد المستخدمة في هذه المراكز؛ لكي يسهل من أعمال الأرشيف القومي التي يسعى إلى تنفيذها – وهو من الأمور التي لا يعتني بها الأرشيف القومي المصري أو تلك المراكز إن وجدت.

إن الوظيفة الأساسية لهذه المراكز الوسيطة تنحصر بشكل أساسي في دوره كوسيط بين الإدارات الجارية والأرشيف القومي، ولذلك يجب أن تساعد نشاطاته ووظائفه التي يقوم بها الأرشيف القومي في أداء وظائفه ونشاطاته البحثية، فتكون هذه المراكز بذلك موفرة للوقت والجهد المطلوب من الأرشيف القومي، كما أن الأرشيف القومي في ظل وجود هذه المراكز الوسيطة سيوحد جهة التعامل، فلا يتعامل مع كل وزارات وهيئات الدولة التي تحتفظ بكميات كبيرة من تلك الوثائق شبه النشطة، وعليه فإن عدم وجود هذه الأرشيفات الوسيطة أو مراكز الحفظ الوسيطة يعتبر تصريحًا وترخيصًا من الأرشيف القومي التاريخي بفقد وضياع آلاف الوثائق والمستندات بالدولة والتي من المحتمل – وبشكل كبير – أن يكون لها أهمية تاريخية، ومن ثم فهو – أي الأرشيف القومي– يساعد على ضياع جزء من تاريخ الدولة وحقوقها وحقوق المواطنين بها.

ونظرًا لاختلاف وظائف الأرشيف الوسيط عن وظائف الأرشيف القومي، فإن مباني المراكز الوسيطة يجب أن تصمم بحيث تكون مجهزة لاستقبال الوثائق غير لنشطة من الإدارات وإيداعها بالمخازن المُعدة لذلك، وتجهيز المكان لإجراء عمليات الفرز والاستبعاد والإعدام للوثائق التي يتقرر التخلص منها، كما أنه يجب أن يكون مجهزًا لاستقبال موظفي الإدارة التي يحتاجون للوثائق المحفوظة أو ما بها من معلومات، وعلى كل الأحوال يجب أن يتضمن تصميم المبنى التخطيط الهندسي الملائم داخليًّا وخارجيًّا، مع الاختيار المناسب للموقع، بحيث يخدم أغراض الإدارة التي أنتجت الوثائق في المقام الأول لأنه – كما سبق القول – يقدم هذه الوثائق إلى موظفي الإدارة التي أنتجتها، كما يجب وبشكل أساسي توفير سبل الأمن والحماية للوثائق التي يتم حفظها به وحتى تقرير مصيرها النهائي.

وعلى الرغم من أهمية مراكز الحفظ الوسيطة التي تعتبر من المستودعات الأرشيفية المهمة والتي يجب أن تساهم بدورها في حفظ وثائق الدولة التي تنتجها المؤسسات الحكومية وشبه الحكومية، إلا أن الكتابات والدراسات الأرشيفية العربية في هذا الموضوع كانت قليلة، حيث اقتصرت على فصول أو أجزاء صغيرة من تلك الدراسات، وذلك حتى قامت مكتبة الملك فهد الوطنية بالرياض في العام ٢٠٠٨م بنشر تلك الدراسة القيمة التي أعدها د. أشرف محمد الشريف عن "الأرشيف الوسيط"، والتي تناول فيها عددًا من الموضوعات التي أثيرت حول الأرشيفات الوسيطة من قبل ولم يصل فيها الباحثون إلى قرار، وكذلك عددًا من الموضوعات التي طرحها الباحث لأول مرة، فقد تناول الكتاب مقدمة وستة فصول تضمن الأول منها الأرشيف الوسيط ودوره وأهميته وتطوره التاريخي، فتعرض فيه إلى عدد من الموضوعات التي استمد بعضها من أدبيات وأسس علم الأرشيف التي تناولها جل المؤلفين والباحثين لهذه الموضوعات كنظرية الأعمار الثلاثة وأهمية الأرشيف الوسيط وغير ذلك، كما تناول الفصل الثاني التخطيط لبناء الأرشيف الوسيط والمعايير

والشروط الواجب توافرها في هذه النوعية من المباني، كما تضمن الفصل الثالث العمليات الفنية في الأرشيف الوسيط التي تبدأ بالتهيئة ثم النقل – وإن كان البحث قد تناول النقل قبل التهيئة– ثم التعبئة والتخزين وخدمات الاسترجاع وقياس معدلات الاسترجاع للوثائق في دور الأرشيف الوسيطة.

أما الفصل الرابع فقد ضمنه الباحث تقييم واختيار الوثائق بالأرشيف الوسيط، والمعايير التي يجب تطبيقها، وقيم الوثائق المختلفة، أما الفصل الخامس فقد اشتمل على الإجراءات التنفيذية لتقييم واختيار الوثائق والتي كان من بينها المسح والحصر والتحليل وإعداد تقرير التقييم وجدولة الوثائق، أما الفصل السادس والأخير فقد ضمنه الباحث عمليات وإجراءات نقل وإضافة الوثائق إلى الأرشيف الوطني بما يتضمنه الفصل من توضيح للعلاقة بين الأرشيف الوسيط والأرشيف القومي، والعلاقة بين الأرشيف الوسيط والأرشيفات الإقليمية، وعددًا من الاعتبارات العامة للإضافة، وطرق نقل الوثائق إلى غرف الحفظ وترتيبها، وأخيرًا عمليات التخلص من الوثائق.

وقد أختتم الباحث كتابه بقائمة من المراجع والمصادر العربية والأجنبية التي اعتمد عليها في تجميع مادته العلمية لهذا الموضوع الذي خلا من الأمثلة التوضيحية أو النقدية أو الاستشهاد بالنماذج التي يستعان بها – من مصر أو خارجها – لتوضيح بعض المفاهيم النظرية، فقد غطى الباحث موضوعه في الكتاب بشكل كافٍ لكنه تناوله في شكله النظري فقط.